الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
5897.3
بتغير قدره
-1.1
0.02%

استقرار سعر صرف الدينار عند 0,274 دينار

استقر سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأميركي عند مستوى 0,274 دينار في حين انخفض سعر صرف اليورو ليسجل 0,378 دينار مقارنة بأسعاره يوم امس الاثنين، وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الالكتروني ان سعر صرف الدينار مقابل الجنيه الاسترليني ارتفع الى مستوى 0,434 دينار في حين بقي سعر صرف الين الياباني دون تغيير عند مستوى 0,003 دينار واستقر سعر صرف الدينار مقابل الفرنك السويسري عند مستوى 0,307 دينار.

من المنتدى السنوي الخامس لإستراتيجيات المديرين الماليين

«الخليج» يفوز بجائزة «التميز في الخدمات المالية»

من اليسار كارلوس ريبيرو متسلما الجائزة في لقطة جماعية ضمت جميع الفائزين بالإضافة للرئيس التنفيذي لـ«مؤسسة نسيبة» صوفيا لاري (في الوسط)

أعلن بنك الخليج عن حصول رئيس مديريه الماليين، كارلوس ريبيرو، على جائزة «التميز في الخدمات المالية» في المنتدى السنوي الخامس لاستراتيجيات المدراء الماليين في الشرق الأوسط لعام 2011، والذي عقد مؤخرا في فندق حياة بارك في دبي خلال 12 و13 الجاري. وقد أقيم المنتدى هذه السنة تحت عنوان «المدراء الماليون يتجاوزون التوقعات المالية»، والذي كان بمثابة منصة فريدة من نوعها للمدراء الماليين في المنطقة تم من خلالها مناقشة الأفكار والاستراتيجيات التي تساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي والمالي في المنطقة.

وقد تسلم هذه الجائزة كارلوس ريبيرو برفقة ممثلي بنك الخليج من فريق الإدارة العليا.

وبهذه المناسبة، صرح كارلوس ريبيرو قائلا: «إنه لمن دواعي سروري واعتزازي تسلم هذه الجائزة التي تعكس الجهود الدؤوبة لسائر أعضاء الفريق المالي في تحقيق الأهداف المالية الاستراتيجية للبنك، سواء على المدى القصير أو الطويل، كما أن الدعم الذي حصلنا عليه من جميع إدارات البنك قد ساهم في تحقيق هذه النتائج الطيبة التي ساعدتنا في مواصلة النمو مع موظفينا وعملائنا».

واستطرد قائلا: «ويدرك بنك الخليج الاحتياجات والتحديات في السوق، ولهذا السبب فإننا نسعى باستمرار إلى المحافظة على المعايير المالية للبنك وتحسينها، ونيابة عن البنك، أود أن أشكر لجنة التحكيم على تقديرها لجهودنا المستمرة في المحافظة على أفضل المستويات للنتائج المالية».

وقد هنأ ميشال العقاد - رئيس المدراء العامين والرئيس التنفيذي لبنك الخليج - كارلوس ريبيرو، قائلا: «لقد تمكننا في بنك الخليج من إحراز تقدم ملموس من حيث التزامنا بالوعود التي قطعناها لكل من عملائنا ومساهمينا».

استندت إلى عدم تسلمها تعميماً أو قراراً يفيد بعدم مزاولتها للنشاط

شركات التمويل مازالت تمارس نشاط الاستثمار في الأوراق المالية رغم قرار «المالية» بمنعها

أبلغت مصادر مطلعة لـ«الأنباء» عن استمرار بعض شركات التمويل في ممارسة أنشطة الأوراق المالية على الرغم من القرار الوزاري الذي أصدرته وزارة المالية ويحمل رقم 38 لسنة 2011 في شأن تنظيم رقابة بنك الكويت المركزي على شركات التمويل والذي شدد في مادته الثانية على انه لا يجوز لشركات التمويل مزاولة أنشطة الأوراق المبينة في قانون إنشاء هيئة سوق المال، والتي تشمل ادارة الأموال لحساب الغير، وادارة نظم الاستثمار الجماعي، ومستشار أو مراقب أو أمين استثمار أو أمين الحفظ، وكذلك الوساطة في الأوراق المالية، وأي نشاط تعتبره هيئة أسواق المال نشاط أوراق مالية منظما، كما أوضح القرار «عدم السماح بأعمال المهنة المصرفية مثل الودائع بمختلف أنواعها واغراضها، وفتح الحسابات الجارية، وفتح الاعتمادات المستندية، واصدار خطابات الضمان، وغير ذلك من أعمال المهنة المصرفية وأعمال الصرافة للغير».

شركات التمويل مازالت تمارس عملها في البورصة

وأفادت المصادر بأن الشركات المعنية استندت في عدم استجابتها للقرار إلى أنها لم تتسلم حتى الآن تعميما أو قرارا من أي جهة رسمية يفيد بعدم مزاولتها لأنشطة الأوراق المالية، مبينه ان القرار سيؤثر بشكل مباشر على ايرادات تلك الشركات نظرا لان بعضها كان يعتمد في ايراداته على الاستثمار في الأوراق المالية.

وحول شركات الاستثمار القائمة وقت صدور القرار ومن ضمن أغراضها مزاولة أنشطة الأوراق المالية التي تخضع لرقابة هيئة أسواق المال وكذلك شركات الاستثمار التي تسمح أغراضها وفقا لنظمها الأساسية بمزاولة بعض الأنشطة المصرفية وأعمال الصرافة لحساب الغير الى جانب أنشطة الأوراق المالية والتمويل، جاء في القرار أن «رقابة بنك الكويت المركزي على تلك الشركات مازالت تقتصر على ما تزاوله من أعمال التمويل والمهنة المصرفية والصرافة لحساب الغير، وتكون هيئة أسواق المال مسؤولة عن الأوضاع والمراكز المالية لتلك الشركات».

● محمود فاروق

الإبراهيم الأوفر حظاً لخلافة السيف

توقعت مصادر مطلعة لـ«الأنباء» ان تسند مهمة إدارة مرفق البورصة خلال الفترة الانتقالية والتي تنتهي في 30 مارس 2012 الى نائب المدير العام لشؤون الشركات ابراهيم الابراهيم، وتفويضه كامل الصلاحيات الرسمية.

وقالت المصادر ان الابراهيم هو الأوفر حظا لخلافة حامد السيف نظرا لعدة اعتبارات اهمها الخبرة الكبيرة التي يتمتع بها بحكم تاريخه الطويل في بورصة الكويت، فضلا عن اضطلاعه بمهام تنفيذية في جميع المراحل التي مر فيها السوق.

واضافت ان هناك سببا آخر يرجح كفة الابراهيم وهي انه صدر قبل ذلك قرار بتعيينه مديرا للسوق بالوكالة قبل ان يصدر مرسوما بتعيين حامد السيف لتولي المهمة.

على صعيد متصل علم ان حامد السيف داوم في مكتبه بالبورصة امس حتى نهاية الدوام، وذلك بعد علمه بقرار إقالته من قبل مجلس الوزراء.

● شريف حمدي

مصادر تؤكد حسم الوزيرة أسماء البدلاء

بورسلي: اختيار 3 أعضاء لمجلس مفوضي «هيئة الأسواق» سيتم في أسرع وقت

كشفت وزيرة التجارة والصناعة د.أماني بورسلي عن أن اختيار 3 أعضاء جدد لمجلس مفوضي هيئة أسواق المال سيتم في أسرع وقت ممكن، وذلك تحقيقا وحرصا على المصلحة العامة وعدم الإخلال بالعمل في سوق الكويت للأوراق المالية.

واضافت في اتصال هاتفي مع برنامج المؤشر لتلفزيون الكويت ان التعيين سيكون لمن تتوافر فيهم المتطلبات والشروط لشغل هذه الوظيفة من التخصص والخبرة والتفرغ حتى يتمكنوا من القيام بمهام وظيفتهم الرقابية في السوق.

وقالت الوزيرة «انه يجب ان يكون واضحا للسوق ان المصلحة العامة فوق كل اعتبار، وان عدم اكتمال مجلس مفوضي هيئة أسواق المال بعد انهاء عضوية ثلاثة منهم لا يعني ان تتعطل المصالح والأعمال».

د.أماني بورسلي

واضافت ان الهيئة تعمل في الفترة الحالية لحين اختيار 3 أعضاء لاكتمال النصاب القانوني لمجلس مفوضي هيئة أسواق المال ولضمان عدم تعطل مصالح المستثمرين.

وذكرت الوزيرة انه بحسب الرد الوارد من هيئة الفتوى والتشريع الذي أكد على وجود مخالفة لتطبيق المادة 27 من القانون، وتطبيقا لحكم القانون من المادة 10 وقرار مجلس الوزراء، فإنه تم إلغاء مرسوم تعيينهم.

وأكدت الوزيرة ان المستثمرين والشركات لن يتأثروا بأي قرارات خلال فترة عدم اكتمال مجلس مفوضي هيئة أسواق المال.

وفي هذا الصدد، كشفت مصادر ان الوزيرة خلال الفترة الماضية عقدت لقاءات مع شخصيات اقتصادية وقانونية مشهود لها بالكفاءة لاختيار 3 أعضاء، واضافت المصادر ان الوزيرة قد استقرت على اختيار 3 أعضاء، ولم تستبعد المصادر ان تكون الوزيرة قد عرضت هذه الأسماء على مجلس الوزراء.

● أحمد يوسف

.. ولجنة تسكين موظفي البورصة تؤجل اجتماعها لتطورات الأحداث في «هيئة أسواق المال»

علمت «الانباء» من مصادر مطلعة انه كان مقررا أمس ان تجتمع لجنة تسكين موظفي البورصة في هيئة أسواق المال لوضع ملامح العمل خلال المرحلة المقبلة وتحديد الاجراءات التي من خلالها سيتم تطبيق المادة 175 من القانون رقم 7 لسنة 2010، والذي ينص على ان موظفي البورصة هم موظفون بهيئة اسواق المال.

واوضحت المصادر ان الاجتماع تأجل الى الاسبوع المقبل نظرا للمستجدات التي طرأت أول من أمس، حيث أنهى مجلس الوزراء عضوية ثلاثة من مجلس مفوضي هيئة اسواق المال، ومن ثم فإنه سيتم تحديد موعد آخر الاسبوع المقبل لعقد الاجتماع الأول للجنة بعد انضمام ثلاثة اعضاء من السوق مؤخرا وهم مدير ادارة الوسطاء عبدالعزيز المرزوق، ومدير الادارة القانونية جمال الرشيد، ومدير ادارة الشؤون الإدارية محمد الدويسان.

يذكر ان اللجنة ستجتمع بشكل دوري خلال المرحلة المقبلة، لحين الانتهاء من هذا الملف الذي ألقى بظلاله السلبية على مرفق البورصة طيلة الفترة الماضية.

● شريف حمدي

«ديوان المحاسبة»: وكالات التصنيف الائتماني أصبحت أكثر تشدداً مع الدول والشركات بعد أزمة 2008

رأى تقرير اقتصادي متخصص ان وكالات التصنيف الائتمانية أصبحت أكثر تشددا من ذي قبل بمنح تصنيفاتها للدول والشركات لاسيما بعد فشلها في تقدير المخاطر المتعلقة بسندات الرهون العقارية الأميركية والسندات المهيكلة التي أدت الى حدوث الأزمة المالية العالمية عام 2008. وقال التقرير الذي نشرته مجلة «الرقابة» الدورية الصادرة عن ديوان المحاسبة في عددها الأخير ان وكالات التصنيف ونتيجة لتداعيات الازمة المالية باتت تتخذ مواقف أكثر حذرا وحزما في تقدير المخاطر كان أهمها قيام وكالة «ستاندرد.آند. بورز» في شهر اغسطس الماضي بتخفيض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة الأميركية الى جانب التخفيضات التي طالت بعض الدول الأوروبية كإيطاليا وإسبانيا وبعض البنوك البرتغالية والبريطانية أخيرا.

وأضاف ان أهم الانتقادات التي وجهت الى وكالات التصنيف الائتماني في السنوات القليلة الماضية منها «ضعف قدرتها على تقييم المخاطر المستقبلية ورد الفعل المتأخر في تخفيض التصنيفات التي عادة ما تأتي بعد قيام المؤسسات المالية بإصدار أدوات الاستدانة».

وذكر من الانتقادات أيضا «تضارب المصالح مع مصدري الديون الذين هم في الوقت نفسه عملاؤها الذين يدفعون المال لها مقابل تصنيف اصداراتهم من الديون». وذكر ان أهم 3 وكالات تصنيف في العالم (جميعها أميركية المنشأ) والتي تحتكر سوق التصنيف الائتماني تتقاسم أكثر من 90٪ من السوق هي «ستاندرد.آند. بورز» و«فيتش» و«موديز» مبينا ان سيطرة هذه الوكالات الثلاث عائدة الى قرار أصدرته هيئة الأوراق المالية الأميركية عام 1975 الذي اعتمدت فيه رسميا تلك الوكالات وتصنيفاتها الائتمانية.

وعن طريقة التصنيف التي تتبعها تلك الوكالات أفاد تقرير «الرقابة» بأنها تستعمل رموزا لوصف الجدارة الائتمانية تبدأ من «أيه. أيه. أيه» كأعلى تصنيف ائتماني نزولا الى التصنيفات الأقل جدارة هي «أيه.أيه» و«أيه» و«بي.بي.بي» وهكذا على النحو ذاته في التصنيفات الأقل جدارة ائتمانيا. وأوضح ان الحصول على تصنيف ائتماني «مرتفع» يزيد أيضا من عدد المستثمرين الراغبين بشراء إصدار دين معين نظرا الى أن العديد من المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار «لا تستثمر» إلا في أدوات الدين ذات الجدارة الائتمانية «المرتفعة».

وذكر ان انخفاض التصنيف لإصدار معين يعني انخفاض الإقبال عليه وصعوبة تغطيته وبالتالي عزوف هذه الصناديق والمؤسسات المالية عن شرائه.